

Distr.
GENERAL

S/2000/26
14 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٢٨١ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أتشرف بأن أقدم قائمة تفصيلية بقطع الغيار والمعدات اللازمة للغرض المبين في الفقرة ١ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

ولتيسير إعداد القائمة الآتية الذكر، أوفدت إلى العراق خبيراً من شركة "سيبولت الهولندية"، التي تقوم بموجب عقد مبرم مع الأمم المتحدة بتوفير مفتشين مستقلين منذ بدء البرنامج الإنساني في العراق عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وقد زار الخبير العراق في الفترة من ١٥ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ليستعرض الحالة على أرض الواقع، وليعد، بالتشاور مع حكومة العراق، قائمة بقطع الغيار والمعدات اللازمة لتمكين العراق من زيادة صادراته من النفط والمنتجات النفطية، بكميات تكفي لتوفير المبلغ المحدد في الفقرة ٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). ومرفق طيه تقرير الخبير للاطلاع (المرفق الأول).

وكما ذكرت في تقاريري السابقة إلى مجلس الأمن، فإن صناعة النفط في العراق في حال يرثى لها. ومرافق النفط في العراق في تدهور مستمر، مما يؤثر سلباً في سلامة العاملين في حقول النفط ويلحق أضراراً جسيمة بالبيئة فضلاً عن إلحاق الضرر بآبار النفط - بصفة دائمة بالنسبة لبعضها - وأوردت تفاصيل في تقاريري السابقة إلى مجلس الأمن (S/1998/330 و Corr.1 و S/1998/1233 و S/1999/746 و Add.1 و S/1999/1053 و S/1999/1162 و Corr.1). ويمكن أن يؤدي استمرار تدهور مرافق النفط إلى انهيار كبير لقدرة العراق على إنتاج النفط وتصديره، مما تترتب عليه مضاعفات خطيرة في تنفيذ البرنامج الإنساني.

وبناءً على ذلك، أود أن أكرر التأكيد على توصيتي، الواردة في رسالتي المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1035) التي تقضي بأن يوافق مجلس الأمن على طلب حكومة العراق زيادة المبلغ المرصود لقطع الغيار والمعدات النفطية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، ليصل مجموع المبلغ المرصود إلى ٦٠٠ مليون دولار في إطار المرحلة السادسة من البرنامج الإنساني. وأود أيضاً إعلام المجلس أن الأموال اللازمة لتوفير هذه الزيادة متوفرة.

وتستدعي الأوضاع الحالية التي عليها مرافق النفط المبينة أعلاه اتخاذ إجراءات علاجية. وما لم تتم الموافقة على وجه السرعة على الطلبات المتعلقة بالعقود المتعلقة بقطع الغيار والمعدات النفطية الرئيسية وما لم توفر وتجهز للاستعمال في غضون فترة زمنية قصيرة، يرجح أن يتدنّى إنتاج النفط حتى في ظل نظام "إدارة صارمة للمخاطر".

وبالنسبة للمرحلة السابعة، اقترحت حكومة العراق رصد مبلغ قدره ٦٠٠ مليون دولار لقطع الغيار والمعدات النفطية، وهو ضعف مبلغ الـ ٣٠٠ مليون دولار الذي وافق عليه مجلس الأمن في القرار ١٢٨١ (١٩٩٩). ووفقا للخبير، ومع أخذه حالة قطاع النفط الراهنة في الاعتبار، فإن مبلغ الـ ٦٠٠ مليون دولار المقترح رسده معقول.

وبدون الانتقاص من وجهة اقتراح حكومة العراق والتقييم الذي أجراه الخبير، أود إبقاء المسألة قيد النظر المستمر وانتظار تقرير فريق الخبراء الستة، الذي يضم خبراء في صناعة النفط، الذي سأوفده إلى العراق في الفترة الممتدة من ١٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لدراسة حالة قطاع إنتاج النفط في العراق. وستؤخذ توصيات فريق الخبراء بعين الاعتبار في التقرير الذي سأقدمه إلى المجلس، عملا بالفترة ٢٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، عن التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق وعن الإيرادات اللازمة للوفاء بتلك الاحتياجات، بما في ذلك التوصيات بشأن المبالغ اللازم إضافتها إلى الاعتماد المرصود حاليا لقطع الغيار والمعدات النفطية.

وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، تلقى مكتب برنامج العراق ما مجموعه ١٩٩١ طلبا يتعلق بقطع الغيار والمعدات النفطية، تربو قيمتها الإجمالية على ١,١ بليون دولار، وزع منها ٣٩٢ ١ طلبا تبلغ قيمتها الإجمالية ٧٢١ مليون دولار وأعلن أن ٥٠ عقدا باطلا ولاغيا.

ومن الطلبات التي وزعت، والبالغ مجموع عددها ٩٠٠ طلب والمقدرة قيمتها الإجمالية بمبلغ ٤٤٧ مليون دولار التي وافقت عليها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)؛ وعلق في اللجنة، ٤٣٨ طلبا بقيمة إجمالية قدرها ٢١٧,٨ مليون دولار؛ ولا يزال هناك ٥٤ طلبا بقيمة ٥٦,٢ مليون دولار في انتظار قرار اللجنة. وما زال هناك ١٣٣ طلبا، بقيمة إجمالية قدرها ١٢٠,٥ مليون دولار، قيمتها مكتب برنامج العراق لكنها لم توزع بعد بسبب نقص المعلومات التي وفرها مقدمو الطلبات. وعلاوة على ذلك، ونظرا للارتفاع الكبير في عدد الطلبات المتعلقة بقطع الغيار والمعدات النفطية التي وردت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ما زال ثمة ٤١٦ طلبا، بقيمة إجمالية قدرها ٢٦٣ مليون دولار، يجري حاليا استعراضها قبل توزيعها. وحتى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بلغت القيمة الإجمالية لقطع الغيار والمعدات النفطية التي وردت إلى العراق، ٢٥٩,٩ مليون دولار.

وفي ضوء ما سبق، أود الإعراب عن الأمل في أن تشرع لجنة مجلس الأمن بأسرع ما يمكن في النظر في الطلبات المتعلقة بقطع الغيار والمعدات النفطية والموافقة عليها وفي مواصلة استعراض جميع الطلبات المعلقة.

(توقيع) كوفي عنان

المرفق الأول

التقرير المقدم عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٢٨١ (١٩٩٩)

ألف - الصلاحيات

١ - في الفقرة ٩ من قراره ١٢٨١ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يوافي المجلس في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بالتشاور مع حكومة العراق، بقائمة تفصيلية بقطع الغيار والمعدات اللازمة للغرض المبين في الفقرة ١ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

باء - مقدمة

٢ - بناءً على طلب الأمين العام، زار أحد الخبراء العراقيين للتأكد من احتياجات العراق الراهنة من قطع الغيار والمعدات المتعلقة، بتمكينه من تعزيز قدرته الحالية على تصدير النفط الخام، وأيضاً لاستعراض إمكانية زيادة الصادرات ومواصلة تقييمها.

٣ - وزار الخبير العراقي في الفترة من ١٥ إلى ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وعقد اجتماعات مع كبار ممثلي وزارة النفط وجميع الشركات العاملة في قطاع النفط في العراق، بغية وضع الصيغة النهائية لقائمة قطع الغيار والمعدات النفطية.

جيم - خطة التوزيع للمرحلة السابعة

٤ - تشمل خطة التوزيع للمرحلة السابعة فيما يتعلق بقطع الغيار والمعدات النفطية، كما قدمتها حكومة العراق، الأهداف التالية:

التمهيد للإنتاج

(أ) إنجاز حفر ٢٤٠ بئراً (٤٠ في الشمال، و ٢٠٠ في الجنوب) بما فيها الآبار لأغراض الحقن بالمياه؛

(ب) حفر ١٦٠ بئراً جديدة (٧٠ في الشمال، و ٩٠ في الجنوب) بغية الحفاظ على الإنتاج في مستوى ٣ ملايين برميل في اليوم، ورفع الإنتاج إلى ما بين ٣,٣ و ٣,٤ مليون برميل في اليوم خلال عام ٢٠٠٠ (كانت هذه حصة العراق من إنتاج النفط في إطار منظمة البلدان المصدرة للنفط في عام ١٩٩٠) شريطة كفاءة وصول قطع الغيار في الوقت المناسب وبكاملها؛

(ج) وصل ١٢٠ بئرا منتجة (٥٠ في الشمال، و ٧٠ في الجنوب)، رهنا بتوفر ما يلزم من خطوط أنابيب تدفق النفط والمعدات المرتبطة به؛

(د) تركيب المعدات اللازمة لمعالجة مشاكل النفط الخام الرطب، لا سيما في الشمال (حقلا بابا وجمبور)؛

(هـ) الحفاظ على مستوى الإنتاج باستغلال حقول النفط في منطقتي الشمال والجنوب كليهما، حيث تتسم خطط أنابيب تدفق النفط وصمامات أعلى البئر بأهمية كبيرة؛

(و) التشديد على مسألتى مكافحة التلوث وتضرر البيئة، لا سيما فيما يتعلق بتلوث الهواء؛

(ز) التشديد بوجه خاص على إنتاج الغاز وتوزيعه على الـ ١٢ معمل لتوليد الطاقة العاملة بالغاز والتي أنشئت حديثا؛

الإنتاج

(أ) تحسين نوعية المنتجات، عن طريق تحسين التكرير وتنفيذ مشاريع محددة خاصة بالمعامل (معمل زيت التشحيم رقم ٢ في مصفاة بيجي)؛

(ب) خفض استخدام رابع إيثيل الرصاص من خلال إنشاء معمل مماكبة في الدورة ووحدة تكسير بالحفز المسيل في بيجي، مما يؤدي إلى إنتاج ٣٠ في المائة من البنزين الخالي من الرصاص؛

(ج) زيادة كفاية وحدات المماكبة من أجل خفض نسبة الكبريت في المازوت البالغة حاليا ١,٢ في المائة لتصل إلى ٠,٢ في المائة؛

(د) مراقبة نوعية انبعاثات الغاز من شركتي غاز الشمال والجنوب؛

(هـ) تحسين كفاية توزيع الإنتاج عن طريق زيادة عدد اسطوانات الغاز المتوفرة، وزيادة عدد الشاحنات الصهرجية وتوفير المزيد من المنشآت لتخزين الإنتاج؛

(و) تركيب خطوط أنابيب للغاز والنفط في محطات الطاقة الكهربائية، للاستعاضة عن النقل البري؛

(ز) ترميم منشأة تخزين الغاز في الزبير لتحسين كفاية التوزيع وجعل تخزين الغاز أمرا ممكنا حينما يكون الطلب عليه منخفضا (بدلا من إشعاله)، ولتوفير مرفق للتصدير.

دال - الإنتاج أثناء المرحلة السادسة

٥ - تحققت الزيادة الهامشية في الإنتاج، وما ترتب على ذلك من زيادة في حجم الصادرات أثناء المرحلة السادسة، نتيجة وصل الآبار المحفورة سابقا، وتأثير (القصور الأجل) الحقن بالمياه، وتوفر المواد الكيميائية لحقول النفط (مثل مفككات الزيت المستحلب) التي أتيحت في إطار برنامج قطع الغيار الذي بدأ تنفيذه في المرحلة الرابعة.

هاء - الإنتاج الحالي

٦ - تقول وزارة النفط إن متوسط الإنتاج في المرحلة السادسة بلغ ٢,٧٥ مليون برميل في اليوم، وبلغ الإنتاج المحلي ٠,٦٠ مليون برميل في اليوم، وبالتالي بلغ حجم الصادرات ٢,١٥ مليون برميل في اليوم. وذكرت وزارة النفط للخبير أن هذا الرقم تحقق "في ظل نظام إدارة صارمة للمخاطر"، وليس في إطار "برنامج مخطط للإدارة الجيدة للمخزون".

٧ - وتم رصد الأحجام الفعلية للصادرات، خلال المراحل الثلاث الماضية على النحو التالي:

المرحلة الرابعة: ١ ٧١٢ ٠٠٠ برميل في اليوم

المرحلة الخامسة: ٢ ٠٠٩ ٠٠٠ برميل في اليوم

المرحلة السادسة: ٢ ١٦٤ ٦٠٠ برميل في اليوم

٨ - وتأثرت كميات الإنتاج السابقة (المقدرة في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بثلاثة ملايين برميل في اليوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٣,٢ ملايين برميل في اليوم في آذار/مارس ٢٠٠٠ و ٣,٥ ملايين برميل في اليوم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) بسبب التأخيرات في الموافقة على تسليم قطع الغيار والمعدات.

٩ - ولذلك فإن التوقعات الحالية للإنتاج تتوقف كثيرا على الموافقة على قطع الغيار والمعدات اللازمة التي تمس لها الحاجة كثيرا في صناعة النفط، ووصولها وتوزيعها، والتعجيل بتركيبها وتجهيزها للعمل. وسيتم معالجة مسألة تأثير قطع الغيار والمعدات بصورة شاملة خلال الزيارة المقبلة لفريق الخبراء، المقررة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

١٠ - ووفقا لوزارة النفط، فإذا تم الإفراج عن جميع العقود المعلقة والتعجيل بتجهيز الشحنات التالية وتسليمها، فإنه يمكن عمليا تحقيق إنتاج يتراوح بين ٣,٣ و ٣,٤ ملايين برميل في اليوم وهناك مخطط أكثر احتمالا إذ ترى وزارة النفط أن الإنتاج سينخفض بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم.

١١ - وقدّر الاستهلاك المحلي من النفط المكرر بنحو ٥٤٠ ٠٠٠ برميل في اليوم وتراوح الكميات المسلمة إلى الأردن ما بين ٧٠ ٠٠٠ و ٩٠ ٠٠٠ برميل في اليوم.

١٢ - وإذا أخذنا في الاعتبار أن متوسط الإنتاج البالغ ٢,٧٥ مليون برميل في اليوم خلال المرحلة السادسة، والرأي المتحفظ القائل إن معدل الموافقة على العقود وما يترتب على ذلك من وصول قطع الغيار والمعدات لا يحتمل أن تتغير كثيرا في المستقبل القريب، فإنه يتوقع أن تبلغ القدرة الإنتاجية خلال المرحلة السابعة في المنطقة ما بين ٢,٥ و ٢,٦ مليون برميل في اليوم. وإذا ظل الاستهلاك المحلي من النفط المكرر في مستواه الحالي واستمر تصدير النفط الخام إلى الأردن سيتراوح حجم الصادرات نتيجة لذلك بين ١,٩٥ ومليون برميل في اليوم، أو رقما مماثلا للرقم الذي تحقق في المرحلة السادسة.

واو - قطع الغيار والمعدات اللازمة للمرحلة السابعة

١٣ - تم تقديم قائمة بقطع الغيار والمعدات اللازمة للمرحلة السابعة في ١٣ جزءا، مقسمة، كما هو الشأن في المراحل السابقة، على الشركات العاملة مع رصد اعتماد لكل واحدة منها تحدده الحكومة العراقية.

١٤ - وكما هو الشأن في المرحلة السادسة فإن هناك عددا من المشاريع المحددة التي تحتاج إلى هذه القطع والمعدات كما تم تعديل نظام ترقيم البنود المتسلسلة لتحديد كل مشروع "قائم بذاته". ويتوقف إنجاز هذه المشاريع على الوصول المتزامن لجميع البنود المتسلسلة المحددة.

١٥ - ويفوق مجموع قيمة قطع الغيار والمعدات الواردة في القوائم ٣٠٠ مليون دولار، وهو المبلغ المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٨١ (١٩٩٩)، وستفوق قيمتها استنادا إلى التفتيش الأولي مبلغ ٦٠٠ مليون دولار، إذا ما تم التعاقد على جميع البنود. وذكر الخبير أن حكومة العراق أبلغته أنه تم توقيع عقود قيمتها ٦٣٠ مليون دولار في إطار المرحلة السادسة.

١٦ - وكما كان متوقعا في التقارير السابقة، بلغ إنتاج النفط الخام الذروة. وما لم يتم توفير قطع الغيار والمعدات الرئيسية وتجهيزها للعمل في فترة وجيزة من الوقت فإن الإنتاج يحتمل أن ينخفض حتى في ظل نظام من "إدارة صارمة للمخاطر". ومن وجهة نظر فنية (وكما أشرنا سابقا في تقريرنا - انظر S/1999/746) فإن تغيير الحالة يستلزم زيادة الأموال المخصصة لقطع الغيار والمعدات في إطار المرحلة السادسة. لذلك فإن الأموال التي خصصتها حكومة العراق في إطار المرحلة السابعة معقولة إذا أخذنا في الاعتبار الحالة الراهنة.

زاي - ميزانيات الشركات العاملة

شركة نفط الشمال - ١٣٥ مليون دولار

١٧ - تشمل القائمة المقدمة بقطع الغيار والمعدات اللازمة لشركة نفط الشمال أعمال الإصلاح والصيانة، بالإضافة إلى ما يلي:

(أ) حفر ٧٠ بئرا جديدة في كركوك، وحقلي باي حسن وصادم؛

(ب) صيانة ٤٠ بئرا في منطقة شركة نفط الشمال؛

(ج) المحافظة على إنتاج الآبار في منطقة شركة نفط الشمال؛

(د) معامل معالجة النفط الخام الرطب في حقلي بابا وجمبور.

شركة نفط الجنوب - ٢٣٠ مليون دولار

١٨ - يخصص لهذه الشركة أكبر اعتماد من الأموال، وهذا ما يدل على المشاكل المواجهة في المنطقة. وتشمل المشاريع الرئيسية ما يلي:

(أ) حفر وإنجاز ٩٠ بئرا جديدة في حقلي الرميلة الشمالي والجنوبي، وفي حقلي لهيس وزبير؛

(ب) صيانة وإنجاز ٢٠٠ بئر في كامل أنحاء المنطقة؛

(ج) مواصلة إصلاح مجمع صهاريج الفاو لتعزيز القدرة على التخزين والقدرة على التصدير؛

(د) مواصلة استغلال حقل القرنة الغربي؛

(هـ) إعادة بناء محطة فصل الغاز في حقل الرميلة الجنوبي؛

(و) إصلاح وإعادة بناء معامل التجهيز ومحطات الضاغطات.

الشركة العراقية للتنقيب عن النفط - ٣٥ مليون دولار

١٩ - تشمل قائمة قطع الغيار والمعدات اللازمة للشركة العراقية للتنقيب عن النفط الاحتياجات المتعلقة بإصلاح وصيانة أطقم الحفر والصيانة الحالية، وطلبا للحصول على أربعة أجهزة حفر جديدة.

شركة المشاريع النفطية - ١٠ ملايين دولار

٢٠ - يتعلق هذا الطلب أساسا بالاحتياجات من معدات التشييد، وما يرتبط بها من قطع غيار، والمواد القابلة للاستهلاك، ومعدات الاختبار غير الإتلافي (بالأشعة السينية) ونظم الدعم المكتبية الضرورية.

شركة استكشاف النفط - ١٠ ملايين دولار

٢١ - يتضمن هذا الطلب معدات لاستكشاف النفط ودعم الإنتاج، والنقل، والدراسات والتحليلات الجيولوجية، وعقد للخدمات لنقل البيانات الجيولوجية الحالية الآخذة في التدهور بسرعة.

شركة مصافي الشمال - ٣٠ مليون دولار

٢٢ - مخططات المرحلة السابعة لمصفاة بيجي هي في العديد من الحالات تكرار لمخططات المرحلة السادسة ولكن لم تطلب (وحدة معالجة الأسفلت بالنفخ، ووحدة استخلاص الكبريت)، أو طلبت جزئيا (وحدات فصل الكبريت بالهيدروجين، ومعمل زيت التشحيم). وتشمل المشاريع الجديدة في المرحلة السابعة ما يلي:

(أ) مواد لمعالجة مياه الغلايات؛

(ب) مشروع إزالة الأملاح من المياه الخام؛

(ج) وحدة التكسير بالحفز المسيل لتحسين نوعية البنزين؛

(د) معدات للتقليل من تلوث المياه المتدفقة.

شركة مصافي ميدلاند - ٢٢,٥ ملايين دولار

٢٣ - تشمل مخططات المرحلة السابقة لمصفاة الدورة أعمال الإصلاح والصيانة العامة، والتشغيل الآلي للغلايات، ومشروع لتركيب وحدة لمماكة النفط لتحسين نوعية البنزين.

شركة مصافي الجنوب - ٢٤,٥ مليون دولار

٢٤ - تتضمن القائمة قطع غيار ومعدات عامة للإصلاح والصيانة، إلى جانب جهاز آلي لمراقبة قياس المستويات في الصهاريج، ووحدات أخرى لمعالجة المياه.

شركة غاز الشمال - ١٠ ملايين دولار

٢٥ - يشمل هذا الطلب مجموعة كبيرة متنوعة من الاحتياجات في مجال النقل وأجهزة لمراقبة البيئة ومعدات للسلامة ومواد عامة قابلة للاستهلاك.

شركة غاز الجنوب - ١٥ مليون دولار

٢٦ - بالإضافة إلى قطع الغيار والمعدات العادية اللازمة لأعمال الإصلاح والصيانة، تشمل مخططات شركة غاز الجنوب:

(أ) إصلاح مصانع خور زبير لتسييل الغاز الطبيعي وتسييل الغاز النفطي وتخزين الغاز اللازم لتشغيل محطة إنتاج الطاقة وللإستهلاك المحلي، مما يخفض من الاشتعال وما يترتب عليه من تلوث، وكذلك إصلاح مصنع خور الزبير لخزن الغاز والتبريد بالغاز؛

(ب) إصلاح مصنع الرميلة الشمالي لمعالجة الغاز الحامض.

شركة توزيع المنتجات النفطية - ٣٢ مليون دولار

٢٧ - قطع غيار ومعدات لإصلاح وصيانة شبكة التوزيع في كامل أنحاء العراق، بالإضافة إلى مواد ومعدات لبناء تسعة صهاريج تخزين في منطقة الفرات، وفي الموصل وبغداد، وذلك للتقليل من الاعتماد على النقل بالمركبات.

شركة أنابيب النفط - ٤١ مليون دولار

٢٨ - تشمل القائمة أجهزة للتحكم والقياس الداخلي، بالإضافة إلى محطات للضخ لمنطقة الشمال (الموصل)، وذلك لتوصيل المنتجات إلى محطة الطاقة المحلية، والشروع في عمل الإصلاح - بعقد للكشط المبرمج للأنابيب - في الخط الشمالي لأنابيب الغاز الجاف الرميلة - الناصرية. وتشمل القائمة أيضا معدات لإصلاح محطة الرميلة الشمالية لضغط الغاز.

شركة تعبئة الغاز - ٢٥ مليون دولار

٢٩ - كما هو الشأن في المراحل السابقة، تركز خطة التوزيع على الاستعاضة عن اسطوانات غاز النفط المسيل التي يتسرب منها الغاز والخطيرة، بالإضافة إلى قطع غيار ومعدات لإصلاح وصيانة مصانع التعبئة في كامل البلد.

المرفق الثاني

احتياجات قطاع النفط في المرحلة السابعة - قائمة
قطع الغيار والمعدات